

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

٢٨ سبتمبر ٢٠٢١

آخر المستجدات في سلطنة عُمان

جهاز الضرائب يصدر الدليل الإرشادي لقطاع العقارات باللغة العربية

قام جهاز الضرائب في سلطنة عُمان مؤخرًا بإصدار الدليل الإرشادي لضريبة القيمة المضافة باللغة العربية، وذلك فيما يتعلق بقطاع العقارات في السلطنة. ويقدم الدليل إرشادات حول تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المعاملات العقارية في عُمان، بما في ذلك بيع وتأجير العقارات السكنية والتجارية والخدمات المرتبطة بالعقار وما إلى ذلك. كما يوضح الدليل تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأراضي المطورة مقابل الأراضي غير المطورة (الأراضي الفضاء) وضريبة القيمة المضافة على التوريدات المرتبطة بالعقارات السكنية والتجارية، بالإضافة إلى المعالجة الضريبية للعقارات الواقعة ضمن المناطق الخاصة. إضافة إلى ذلك، يقدم الدليل أمثلة إرشادية على المعاملات التي تمتد قبل وبعد تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وما إلى ذلك.

آخر المستجدات في مملكة البحرين

تقارير أولية تشير إلى احتمال زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 10%

يبدو أنّ مملكة البحرين تدرس مضاعفة النسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 10% اعتبارًا من 1 يناير 2022. إلا أنّ الجهاز الوطني للإيرادات لم يصدر أي إعلان رسمي في هذا الشأن حتى تاريخه. وبحسب ما توصل إلى فهمنا، فإنّ الزيادة المقترحة تأتي كجزء من الخطط الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد لا سيّما بعد الأثر الذي خلّفته جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد وبرنامج التوازن المالي.

ومن المتوقع أن يتمّ إصدار تفاصيل إضافية فيما يتعلق بزيادة نسبة الضريبة، بما في ذلك أي إرشادات بشأن الأحكام الانتقالية التي ستصدرها الجهات المعنية في المستقبل القريب. إلى ذلك الحين، يتعيّن على دافعي الضرائب البدء بتحديد الأثر المحتمل لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على التدفقات النقدية والعقود والعمليات وتكنولوجيا المعلومات وسلسلة التوريد.

آخر المستجدات في الكويت

الخدمات الجمركية نحو التحوّل الرقمي

أعلنت الإدارة العامة للجمارك في الكويت عن إطلاق المرحلة الأولى من خدمة تتبع إرساليات البريد السريع، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الريادة في مجال التحول الرقمي، والتي تُعتبر بمثابة ميثاق العمل وخارطة الطريق في خطط الجمارك المستقبلية.

وتواصل الإدارة العامة للجمارك تحديث خططها من وقت لآخر لتشمل حلولاً تقنية شاملة لتغيير طريقة الامتثال الجمركي بشكل جذري. وقد تم إطلاق العديد من الخدمات الفنية وقنوات الربط الآلي كقاعدة أساسية لتحقيق إطار رقمي متكامل بحيث تصبح عمليات المعالجة إلكترونية بالكامل من خلال منصة النظام الجمركي.

وتماشياً مع خطة الحكومة الهادفة إلى تحويل المناطق الواقعة على طول جسر جابر إلى مرافق استثمارية، فقد وافقت وزارة التجارة والصناعة على إضافة عدد من الأنشطة التجارية من بينها نشاط المطاعم العائمة. وبموجب القرار الصادر في هذا الشأن، فإنه يجب الحصول على رخص تجارية جديدة للمطاعم المذكورة بشرط أن تخضع عملية إصدار التراخيص لموافقة وزارة الداخلية (خفر السواحل) ووزارة المالية.

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية في أقل من 70 يوماً

سيبدأ تطبيق المرحلة الأولى من نظام الفوترة الإلكترونية في 4 ديسمبر 2021 في حين أنّ المرحلة الثانية ستدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2023. وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتمّ تنفيذ المرحلة الثانية بشكل مرحلي، وستقوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتحديد مراحل ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية وإشعار دافعي الضريبة (المكافئين) المستهدفين في كلّ مرحلة قبل التاريخ المحدد للربط بستة أشهر على الأقلّ.

وكما سبق ذكره، فمن المتوقع أن تدخل المرحلة الأولى من نظام الفوترة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية حيز التنفيذ بنهاية هذه السنة.

ولأغراض التوضيح، فإنّ تطبيق الفوترة الإلكترونية سيتمّ على مرحلتين أساسيتين: (1) مرحلة إصدار وحفظ الفواتير الإلكترونية و(2) مرحلة ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية.

بناءً على ما تقدّم، يجب على الأعمال في المملكة اتخاذ الإجراءات اللازمة على سبيل الأولوية لضمان امتثالها لمتطلبات الفوترة الإلكترونية بحلول المواعيد النهائية. بناءً على ما تقدّم، يجب على الأعمال في المملكة اتخاذ الإجراءات اللازمة على سبيل الأولوية لضمان امتثالها لمتطلبات الفوترة الإلكترونية بحلول المواعيد النهائية، لا سيّما وأنه لم يتبقّ سوى أقلّ من 70 يوماً حتى تاريخ بدء العمل بالمرحلة الأولى. وبالتالي، يتعيّن على الأعمال التأكد من امتثالها للمتطلبات ذات الصلة بحلول الموعد النهائي لتفادي تعرّضها لأي غرامات على عدم الامتثال.

دمج أمانتي اللجان الضريبية واللجان الجمركية

أصدر مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك قراره رقم (17-01-21) وتاريخ (05/02/1443هـ الموافق 12/09/2021م)، بدمج أمانتي اللجان الضريبية والجمركية في أمانة واحدة تحت مسمى (الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية)، لتتولى بوصفها جهة مستقلة مهمة توفير الدعم القانوني والفني والمحاسبي والإداري للجان الزكوية والضريبية والجمركية للقيام بأعمالها.

وجاء قرار مجلس إدارة الهيئة امتداداً لسلسلة الإجراءات المنظمة والمبسرة لرحلة التقاضي، ولرفع مستوى التكامل والكفاءة، وذلك في إطار السعي المستمر لتسهيل رحلة المتعاملين، وتوحيد الإجراءات التنظيمية والإدارية والتقنية للاستفادة من الخدمات المشتركة، لتحقيق أعلى مستويات الجودة في تمكين الفصل الناجز في المنازعات الزكوية والضريبية والجمركية، وإتاحة الوصول الى أساليب مبتكرة وفعالة في تيسير رحلة التقاضي للمتعاملين، مع تعزيز الكفاءة التشغيلية على المستوى المؤسسي.

وتتيح الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية إجراء كافة المعاملات عبر بوابتها الإلكترونية (www.gstc.gov.sa)، وذلك بالتكامل الرقمي مع كافة الأنظمة ذات العلاقة، حرصاً منها على المساهمة في إنفاذ الأنظمة الزكوية والضريبية والجمركية، وأتمتة كافة الإجراءات القضائية ضمن سلسلة من الخطوات الهادفة إلى تحسين تجربة المتعاملين وتوفير الوقت والجهد، بدءاً من قيد الدعوى وصولاً إلى صدور القرار والاطلاع على نسخة منه عبر الخدمات الإلكترونية، مع إتاحة خدمة التقاضي عن بعد لاستثمار الوقت وإنجاز التعاملات.

ودعت الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية إلى الاطلاع على المواد التوعوية المتاحة على الموقع الإلكتروني للأمانة، أو حسابها على منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر (@_GSTC) ، ولينكدإن (GSTC) ، أو عبر التواصل معها عن طريق رقم مركز الاتصال الموحد.(8001220000)

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تعلن عن إمكانية إيداع البضائع في وضع معلق للرسوم الجمركية والضرائب والقيود المطبقة في "مناطق الإيداع الجمركية"

أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك الشركات عن تمكين الشركات المشغلة والمستوردين والمصدرين من إيداع البضائع في وضع معلق للرسوم الجمركية والضرائب والقيود في "مناطق الإيداع" والتي تساهم في تيسير عملية الاستيراد والتصدير بشكل أفضل وعلى نطاق أوسع لتحسين تدفق التجارة في المملكة العربية السعودية.

منطقة الإيداع هي المكان الواقع تحت إشراف الدائرة الجمركية المختصة وإدارة الشركة المشغلة لمنطقة الإيداع والذي تودع فيه البضائع في وضع معلق للرسوم الجمركية والضرائب والقيود لعدة مستوردين ومصدرين مختلفين داخل المنطقة.

والمناطق القائمة على هذا النظام حالياً هي:

- لوجي بوينت (جدة)
- البوابة الشرقية (الدمام)
- الشركة السعودية للتطوير وخدمات التصدير المحددة (الدمام)

هذه النشرة مخصصة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.